

«البتترول الوطنية» ترسي مشروع إدارة مستودعات

صبحان والأحمدي بقيمة 4,5 ملايين دينار

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في شركة البترول الوطنية الكويتية أن الشركة قررت ترسية إدارة مستودعات مصافي الشركة ومستودعات دائرة التسويق المحلي في صباحان والأحمدي على شركة اجيليتي بقيمة 4,5 ملايين دينار بعد أخذ الموافقات الرسمية من لجنة المناقصات الداخلية في شركة البترول الوطنية ورفعها إلى لجنة المناقصات المركزية لأخذ القرار. وأشارت المصادر إلى أن البترول الوطنية كانت قد أهلت شركتين محليتين للمناقصة فقط هما شركتا اجيليتي وكجي إل لوجستيك.

صفحة أسبوعية متخصصة

تهتم بأخبار النفط والغاز

إعداد: أحمد مغربي

a.maghraby@alanba.com.kw

النفط والغاز

إيران والعراق توردان كميات أكبر على حساب الكويت بتسهيلات كبيرة في السداد

الصين تخفض من كميات النفط الكويتي.. والخسائر 280 مليون دولار شهرياً



تصدر الكويت إلى

أسواق شرق آسيا ما يمثل

80٪ من إنتاجها من النفط

الخام البالغ نحو 3,2 ملايين

برميل يوميا ومشتقاته،

ويأتي نحو 85٪ من عائدات

مؤسسة البترول الكويتية

من الأسواق الآسيوية التي

تتميز بأنها نامية ومستهلكة

للطاقة ومنخفضة التكلفة

قياسا بأسواق أوروبا

وأميركا.

وتتركز صادرات الكويت

النفطية إلى عدد من الدول

تأتي في مقدمتها اليابان

والصين والهند وبعض الدول

الصغيرة الأخرى مثل فيتنام

وكمبوديا، وسعت الكويت

على مدار السنوات الماضية

أن تحافظ على هذه الأسواق

باعتبار أنها لا تتطلب

المواصفات الجيدة التي

تتطلبها المصافي الأخرى

في أميركا وأوروبا.

ومنذ بداية العام 2013

ومع استمرار الحظر الدولي

لصادرات إيران النفطية

استمرت الكويت في الحفاظ

على توريد 200 ألف برميل

يوميًا أي ما يعادل 6 ملايين

برميل شهريًا إلى الصين،

ولكن الصين خفضت من حجم

الكميات التي تستقبلها يوميا

من الكويت إلى 130 ألف برميل

يوميا بسبب التسهيلات التي

تقدمها إيران والعراق.

ويحسب معلومات دائرة

الجمارك الصينية العامة فإن

الصين استوردت مليونين

و 600 ألف متر مكعب من

النفط الإيراني ليشهد حجم

استيراد النفط من إيران

زيادة بلغت 635 ألف برميل

يوميًا بعدما كانت تستورد

557 ألف برميل في اليوم،

وتستورد شركة سينويك

الصينية وحدها نحو 90 ألف

برميل يوميا من النفط الخام

الإيراني الخفيف بزيادة 40٪

لتصل إلى المرتبة الأولى بين

الدول المستوردة للنفط

الإيراني.

وفي تعقيب على هذا

الانخفاض قالت مصادر

نفطية في مؤسسة البترول

الكويتية إن الكويت لا تزال

مرتبطة بعقود توريد يومية

إلى الصين تبلغ 200 ألف

برميل يوميا ولكن الطلب

الصيني شهد انخفاضا خلال

الشهرين الماضيين ولا تعرف

الأسباب الحقيقية وراء

ذلك الأمر، مضيفا أن برامج

تحميل النفط تختلف وقد

تكون السبب وراء انخفاض

الكميات.

ورفض المصدر الإفصاح

عن الأسباب الحقيقية وراء

الانخفاض وحول الموعد

الزمني لتجديد العقد المبرم

ما بين الكويت والصين.

من جهة ثانية قال مصدر

نفطي مطلع إن إيران والعراق

حلتا محل الكويت في توريد

كميات نفط خام إضافية

للصين، خاصة أن هاتين

الدولتين تقدمان خصومات

وتسهيلات في السداد تمتد

إلى 6 أشهر.

وذكر أن الكويت حوالي

220 ألف برميل يوميا إلى

خلال العامين الماضيين

ولكن الجانب الصيني

كان يريد تسهيلات

إضافية في آلية السداد والدفع

واشترط أن يكون العقد

لمدة 10 سنوات وتأخير

شهرين في السداد وهو ما

رفضه وزير النفط السابق

هاني حسين و مجلس إدارة

مؤسسة البترول، مشيرا

إلى أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن الكويت ترتبط

بعقود مع الجانب الصيني

بمعدل 200 و 220 ألف

برميل يوميا وتمثل صادراتها

نحو 4,6٪ من إجمالي واردات

الصين النفطية، وأصبحت

الكويت في قائمة أقوى

عشرة مصدري النفط إلى الصين

أخيرا.

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات

كبيرة للصين على حساب

الكويت.

وبين أن خسارة الكويت

من تخفيض الصين لكميات

النفط الكويتي وصلت إلى

280 مليون دولار شهريا،

وقال إن الصادرات

الكويتية إلى السوق الصيني

خلال العامين الماضيين شهدت

نحوا بما يقارب 36٪ سنويا،

لكن هذا النمو انخفض

منذ عام 2010 بسبب أزمة

الاقتصاد العالمي ليصل إلى

نسبة 25٪.

وذكر أن كافة الدول المجاورة

كإيران والعراق تنظر إلى

السوق الصيني باعتباره

أحد أهم الأسواق المستهلكة

للنفط في العالم وهو ما

دفعهم إلى تقديم تسهيلات</